الدبلوماسية العربية دوليا وعربيا

أ.لدغش رحيمة و أ.لدغش سليمة

جامعة الجلفة

مقدمة:

حصلت أغلب الدول العربية على استقلالها في الفترة من الأربعينات إلى الستينات من القرن الماضي، وكان الفكر السياسي العربي محكوما على الاعتماد على المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة لإقامة علاقات دولية أكثر عدلا ومساواة، وفي حل المشاكل الدولية بالطرق السلمية، وبسيطرة مجموعة عدم الانحياز على صدور قرارات الجمعية العامة خلال فترة الستينات والسبعينات بحكم زيادة عددها في الأمم المتحدة، فحصلت القضايا العربية في هذا الوقت على دعم هذه الدول لقراراتها، كما أن للدبلوماسية العربية دور في إنهاء حروب ونزاعات عربية ضمن مساعي قامت بها بمبادرات فردية للدول العربية أو ضمن مبادرات تجمع الدول العربية.

1- الدبلوماسية العربية دوليا:

أ- الدبلوماسية العربية في المحافل الدولية:

- قضية فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي:

بعد إنشاء هيئة الأمم المتحدة عام 1945 نوقشت القضية الفلسطينية في جلساتها، وكانت هيئة الأمم المتحدة بشكل عام مؤيدة للمشروع الصهيوني لا سيما الدول التي يحق لها حق النقض، وتم إعادة مناقشتها في عام 1947 وقد اتفقت دول الاستعمار على تقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية [1]، وذلك بصدور قرار الجمعية العامة رقم 194، بعد مفاوضات صعبة وضغوط كبيرة مارستها الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على الأصوات الكافية لتمرير هذا القرار، وعلى مدى نصف القرن الماضي كانت الأمم المتحدة هي ساحة الصراع الدبلوماسي بين العرب وإسرائيل، وقد اعتبرت الدول العربية قضية فلسطين قضيتها الأولى في المحافل الدولية وانصب جل النشاط الدبلوماسي العربي في الأمم المتحدة على هذه القضية دفاعا عن حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة، وفي هذا الصدد ألقى المندوبون العرب مئات الآلاف من البيانات واستصدروا عشرات الآلاف من القرارات، وأدرجت قضية فلسطين وتفريعاتها في جميع اللجان المنبثقة عن الجمعية العامة بالإضافة إلى كونها بندا دائما في مجلس الأمن الدولي [2]. وكان نتيجة العمل الدبلوماسي العربي أن صدر كم هائل من القرارات من الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تدين ممارسات إسرائيل وتحفظ حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وتعتبر هذه القرارات السند القانوني والتاريخي للقضية الفلسطينية

---

[1] حسان حلاق، قضايا العالم العربي، الطبعة الثانية، (بيروت: دار النهضة العربية، 2007)، ص 263.

[2] محمد حسين الشعالي وآخرون، " الدبلوماسية العربية في المحافل الدولية "، في الدبلوماسية العربية في عالم متغير، الطبعة الأولى، تص، عبد الخالق عبد الله (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)،ص 131-132.

بالرغم من أن أغلبها لم يتم تطبيقه، وأشهر هذه القرارات هو القرار رقم 242 الصادر عن مجلس الأمن والذي ينص صراحة على انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة سنة 1967[1].

وواصلت الدبلوماسية العربية جهودها لتنسيق الموقف الإفريقي في الجمعية العامة للأمم المتحدة بصدور القرار رقم 27/99 بتاريخ 1971/12/13 الذي جاء ليؤكد قرار مجلس الأمن رقم 242 في 1967/11/22[2]، والذي يعتبر إطار الشرعية الدولية الذي يتمسك به الطرف العربي والذي تجري حوله مفاوضات السلام العربية-الإسرائيلية، وجاء القرار داعما لقرار منظمة الوحدة الإفريقية في 1971/11/23، ولعل أهم مافي هذا القرار الذي يعتبر نصرا حاسما لوجهة النظر العربية هو التأييد لمبادرة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة الذي تضمن وجوب إصدار إسرائيل تعهدا بالانسحاب الكامل كشرط سابق لاستئناف المحادثات المؤدية إلى التسوية السلمية للمشكلة ككل[3].

واستطاعت الدبلوماسية العربية تحويل النصر العربي الجزئي في حرب أكتوبر 1973 إلى نصر دبلوماسي كبير في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974 حتى سميت تلك الدورة ب " دورة العرب " وتمت دعوة السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لمخاطبة الجمعية العامة، واستطاع العرب الحصول على عضو مراقب لمنظمة التحرير في الجمعية العامة، وهذا القرار يعتبر نقلة نوعية واعترافا عالميا بالشعب الفلسطيني[4].

ونتيجة المساعي العربية أصدرت بلدان المجموعة الأوربية بيانا في 13 أكتوبر 1973، دعت فيه إلى وقف إطلاق النار، و إجراء مفاوضات في إطار ملائم من أجل تسوية النزاع بما يتفق وقرار مجلس الأمن رقم 242، ثم أصدرت الجماعة بيانا آخر في 06 نوفمبر 1973 سلمت فيه بمبدأين ، الأول هو ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، مع الإقرار بعدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق القوة،والمبدأ الثاني ضرورة أخذ الحقوق المشروعة للفلسطينيين، وذلك بعد أن كانت القضية تنحصر من وجهة نظر الجماعة في كونها قضية لاجئين مطلوب إعادة توطينهم أو تعويضهم [5]، وفي عام 175 استطاع العرب استصدار أهم قرار من الجمعية العامة وهو القرار الذي يساوي الصهيونية بالعنصرية [6]. لكن عادت الجمعية العامة تحت ضغط هائل مارسته الولايات المتحدة، إلى إلغاء القرار عام 1990[7].

وعلى أثر توقيع اتفاقيات أوسلو عام 1993 تم سحب بساط القضية من الأمم المتحدة، وهو الأمر الذي سعت إسرائيل دائما له من أجل إلغاء الشرعية الدولية للقضية الفلسطينية، كما أن الولايات المتحدة استخدمت

---

[1] صالح يحي الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلميا، الطبعة الأولى، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006)، ص 92.

[2] عبد الحليم خدام، النظام العربي المعاصر، الطبعة الأولى، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2003)، ص 230.

[3] نفس المرجع، ص 230.

[4] محمد حسين شعالي وآخرون، المرجع السابق، ص 132.

[5] عماد جاد وآخرون،"رؤية الدول العربية للسياسة الخارجية الفرنسية والألمانية و البريطانية تجاه القضية الفلسطينية " في الإتحاد الأوربي و الوضع السياسي الجديد في الوطن العربي 1991-2003،الطبعة الأولى، تص،وفاء سعد الشربيني (القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية،2005)، ص 150.

[6] محمد حسين شعالي وآخرون، المرجع السابق، ص 132.

[7] مجدي حماد، مستقبل التسوية:30 عاما من سلام عابر، الطبعة الأولى، (بيروت: دار النهضة العربية،2009)، ص 263.

الفيتو (42) مرة منذ عام 1972، منها (34) مرة منذ عام 1982 لمنع مجلس الأمن من إصدار قرارات ضد إسرائيل، ولكن ذلك كله لا يلغي الإرث القانوني والسياسي الضخم الذي خلفته الدبلوماسية العربية في وثائق الأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية[1].

– الحرب العراقية – الإيرانية (1980–1988):

ابتدأت الحرب بين العراق وإيران لفترة دامت بين (1980–1988) استنفذت خلالها خيرات البلدين العسكرية والاقتصادية والبشرية والتنموية، وامتد هذا الاستنزاف إلى الدول العربية الخليجية التي قامت بمساعدة العراق[2]، وخلال كل سنوات الحرب حاولت الأمم المتحدة وحاولت الدول العربية التوسط بين الطرفين [3]، وقد شغلت هذه القضية الدبلوماسية العربية على مدى ثماني سنوات كان العرب فيها طرفا مباشرا رغم إرادتهم بحكم التهديد الذي مثلته تلك الحرب [4]، ومرت تلك الحرب بفترات مد وجزر سياسي وعسكري بين الطرفين ونتيجة للمساعي العربية عقد مجلس الأمن،اجتماعا مغلقا وغير رسمي في نيويورك في 1980/09/23 أصدر على أثره بيانا يناشد الطرفين العراقي والإيراني بإقرار وقف إطلاق النار وتسوية الخلافات بينهما بالطرق السلمية[5].

كما شكلت مجموعة الدول غير المنحازة داخل الأمم في 23 أكتوبر1980 لجنة وزارية تضم تسع دول من أجل القيام بمهمة الاستقصاء عن الوضع على ساحة القتال والعمل على إنهاء الحرب، ووافق كل من العراق وإيران على دراسة المقترحات المقدمة من قبل مجموعة الدول غير المنحازة والتي تتضمن العودة إلى حدود معاهدة الجزائر في عام 1975 والسيادة المشتركة على مجرد شط العرب إلى جانب الانسحاب الفوري للقوات العراقية من أجزاء أساسية احتلتها في إيران ورغم الجهود التي بذلتها هذه اللجنة والمقترحات المعتدلة التي طرحتها والمقبولة من الطرفين، إلا أنها لم تصل إلى وضع أساسي مشترك يتلاقى عنده الطرفان وتنتهي الحرب[6].

ورغم محاولات العرب المتكررة عن طريق مجلس الأمن لوقف تلك الحرب فإن المجلس لم ينجح رغم إصدار عدد كبير من القرارات بسبب مقاطعة إيران لقرارات المجلس وإصرارها على تحديد المسؤول عن بدء تلك الحرب،ومحاكمة الرئيس العراقي صدام حسين، وكذلك دفع تعويضات عن خسائر الحرب[7].

وفي بداية عام 1986 ظهر تزايد استخدام الأسلحة الكيماوية في الحرب الأمر الذي زاد من قلق المجتمع الدولي، وبخاصة عندما استخدم العراق الأسلحة الكيماوية ضد جزء من شعبه (مدينة حلبجة) مما جعل مجلس

---

[1] محمد حسين شعالي وآخرون، المرجع السابق، ص 132.

[2] حسان حلاق، قضايا و مشكلات العالم العربي –القضايا الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الأمنية والتربوية و الثقافية و قضايا الإصلاح و التحديث و مشروع الشرق الأوسط الكبير، الطبعة الثانية،(بيروت:دار النهضة العربية 2004)، ص 210.

[3] محمد صادق صبور، الصراع في الشرق الأوسط و العالم العربي،الطبعة الأولى، (القاهرة:دار الأمين للطباعة،2006)، ص 50.

[4] محمد حسين شعالي وآخرون، المرجع السابق، ص 132.

[5] جمال علي زهران، أزمات النظام العربي و آليات المواجهة،الطبعة الأولى،(القاهرة: دار الشروق، 2001)، ص 154.

[6] نفس المرجع، ص 155.

[7] سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، الطبعة الأولى،(عمان:دار وائل للنشر، 2003)، ص313.

الأمن يصدر قرار إدانة ضد العراق [1]، وبدأت الضغوط تتزايد عليه، ولم يحالف جميع المساعي والجهود المبذولة النجاح لاصطدامها بالموقف الإيراني الذي يرفض التسوية السلمية ويصر على الحل العسكري [2]، وعلى الرغم من محاولة العراق خلق جبهة عربية في الأمم المتحدة لمساندة موقفه، فإن الموقف العربي كان في جله موقف مجاملة أو خضوعا للضغط العراقي[3].

وأخيرا توصل مجلس الأمن إلى القرار 589 في 20 جويلية 1987 والقاضي بوقف فوري لإطلاق النار و تشكيل لجنة دولية للنظر فيمن عليه خطأ إشعال الحرب ووضع عقوبات تنفذ بالقوة لمن يقع عليه استمرار الحرب وجاء قرار مجلس الأمن متوازنا وملبيا لبعض الشروط الإيرانية في تشكيل لجنة لتحديد المسؤولية عن الحرب وتقدير التعويضات وسحب قوات البلدين إلى الحدود الدولية [4]. وتم عقد جلسة على مستوى وزراء الخارجية للدول الأعضاء في المجلس في شهر أوت عام 1987 لإصدار هذا القرار، وقبل التوصل إلى هذا القرار انشغلت الدبلوماسية العربية في الأمم المتحدة على مدى ثمانية أعوام في صراع اتضح لاحقا أنه قد أضعف المجموعة العربية وشغلها عن قضاياها الرئيسية، كما شق التحالف التقليدي بينها وبين حلفائها الطبيعيين وهم مجموعة عدم الانحياز[5].

– الغزو العراقي للكويت 1990:

تم الغزو العراقي للكويت في 02 أوت 1990 في ساعات، أعلن صدام للعالم أن ثورة قامت في الكويت وأن حكومة ثورية مؤقتة قد تولت الأمور، وأنه أرسل قواته لحماية النظام الجديد وأنه سينسحب في 05 أوت وأكد أنه لا ينوي أن يتخذ أي إجراءات عدائية ضد السعودية [6]، كان رد الفعل العالمي سريعا وحاسما، أجتمع مجلس الأمن عدة اجتماعات متتالية واتخذ قرارات عديدة القرار الأول رقم 660 يوم الغزو، يشجب الغزو ويطالب العراق بالانسحاب المباشر من الكويت، وفي 06 أوت أصدر مجلس الأمن القرار رقم 661 الذي فرض فيه حظر التعاملات التجارية و المالية مع العراق، وبعد يومين أعلن الرئيس بوش أنه سيرسل قوات أمريكية إلى السعودية ورد صدام بإعلانه ضم الكويت وأنها صارت المقاطعة العراقية رقم 19،انضم إلى الولايات المتحدة حلفاؤها وبدأ بوش بتشكيل تحالف دولي لمهاجمة صدام، وكان التغير الأساسي في السياسة العالمية هو التأييد الفوري من الإتحاد السوفياتي لكل ما تقوم به الولايات المتحدة ضد العراق، ولو أنه لم يرسل قوات عسكرية

---

[1] دهام محمد دهام العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي:دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي، الطبعة الأولى،(عمان: دار وائل للنشر،2003)، ص275.

[2] محمد حسن العبدروس، العلاقات العربية الإيرانية، الطبعة الأولى، (الكويت: دار الكتاب الحديث، 1999)، ص 233.

[3] محمد حسين شعالي وآخرون، المرجع السابق، ص 132.

[4] محمد صادق صبور، المرجع السابق، ص 51.

[5] محمد حسين شعالي وآخرون، المرجع السابق، ص136.

[6] زقير عبد القادر،" دور الدبلوماسية الحديثة في حل النزاعات الدولية الحديثة "، مذكرة ماجستير، قسم القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر،2002، ص 37.

للاشتراك في العمليات، صمتت الصين ووافقت اليابان بالإسهام المالي، ولكن وافقت مصر وسوريا ودول الخليج على إرسال قواتها للاشتراك في القتال ضد العراق[1].

كان حال المجموعة العربية في الأمم المتحدة لا يختلف عن حال الأمة العربية، وبحكم حجم الأزمة والضعف و التردد الذي كان عليه الموقف العربي وبسبب التغير الذي أصاب العلاقات الدولية نتيجة بداية انهيار الإتحاد السوفياتي، فقد خرجت الأزمة تماما عن السيطرة العربية، وكان العرب هم آخر الحضور في التأثير في مجريات الأمور[2]، بالرغم من إجراء محاولات عديدة من خلال منابر رسمية وشعبية، إلا أنها لم تؤت ثمارها وذلك نتيجة لغياب الإرادة السياسية العربية الصادقة والصراعات السياسية ما بين الدول العربية نفسها، إضافة إلى التبعية لعدد من الدول العربية في مواقفها للخارج جعل هذه المحاولات تتعثر[3].

ووجد المندوبين العرب أنفسهم في المعسكر الأمريكي ينسقون المواقف ويتبادلون الأدوار مع الولايات المتحدة التي كانوا على أشد الخلاف معها قبل ذلك بأشهر حول القضايا العربية المركزية، وقد باشرت الولايات المتحدة منذ الحادي عشر من أوت 1990 بفرض قرار المقاطعة رقم 660 عن طريق اعتراض السفن المتوجهة من وإلى العراق والكويت رغم اعتراضات كل من فرنسا والإتحاد السوفياتي وطلبهما وضع قواتهما تحت علم الأمم المتحدة وكان هذا الموضوع بمثابة الطلقة الأخيرة على العمل العربي الدبلوماسي في الأمم المتحدة[4].

ب- التأثير والتعاون الدولي مع العمل الدبلوماسي العربي:

هناك ارتباط وثيق بين الوضع الداخلي لكل دولة عربية والبيئة الإقليمية والدولية، وإن لذلك تأثيره في صنع توجهاتها الخارجية للتداخل المتزايد بين هذين البعدين[5]، فالتغيرات التي أثرت في عالم الدبلوماسية كثيرة، ومنها ثورة المعلومات والتكنولوجيا والاتصال والتدفق المعرفي والمعلوماتي والفكري والدبلوماسي الذي كان بحاجة لأسابيع أو شهور للاتصال بدوله أخرى أصبح من السهل عليه الاتصال الآن في ظل تحولات العولمة، والتغيرات في البيئة الدولية، والتحولات الديمقراطية العميقة التي تحدث وحدثت على مستوى المجتمعات الدولية[6].

ونشير إلى ما طرأ من تغير نوعي في الاهتمامات الوظيفية للدول والمجتمع الدولي كأحد إفرازات العولمة التي قلصت من فعالية الحدود السياسية الفاصلة الأمر الذي أدى إلى زيادة نطاق الترابط بين المسائل الداخلية والإطار الدولي كما نشهد في مسائل البيئة وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب ويلاحظ ربما باستثناء منطقتنا العربية أن

---

[1] فؤاد شاكر، حصاد القرن العشرين: السياسة والدبلوماسية، الطبعة الأولى،(القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،2001)،ص 352.
محمد صادق صبور، المرجع السابق، ص 70.

[2] محمد حسين شعالي وآخرون، المرجع السابق، ص136.

[3] ناظم عبد الواحد الجاسور، الوحدة الأوربية و الوحدة العربية الواقع و التوقعات —دراسة مقارنة بين المشروعين الحضاريين بغية استشراف المستقبل – ،الطبعة الأولى،(عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2001)، ص 75.

[4] محمد حسين الشعالي وآخرون، المرجع السابق، ص 137

[5] عبد الرحمان بن حمد العطية آخرون، الدبلوماسية العربية في عالم متغير، المرجع السابق،ص25.

[6] يوسف الحسن آخرون، المرجع السابق،، الدبلوماسية العربية في عالم متغير، ص 168.

البعد الاقتصادي أصبح مهيمنا على مضمون السياسات الخارجية، فبينما تتعقد مهام الدبلوماسيين في الدول المتقدمة بشؤون اقتصادية وبيئية، فإن الدبلوماسي العربي ما يزال في الغالب منشغلا بالشأن السياسي والأمني [1].

كما أصبحت المهام الخارجية المتعددة الجنسية في المنظمات الدولية من الكثافة والكثرة بحيث أصبح في حكم المستحيل أن تقوم بعثة ممثلة لدولة فقيرة أو صغيرة بتغطية كافة الأنشطة، وبالتالي استطاعت الدول الكبرى وبخاصة الولايات المتحدة أن تحصل على قرارات في منظمات دولية وأن تحقق نجاحات وإنجازات دبلوماسية كبيرة بسبب وفرة موظفيها المعتمدين لدى هذه المؤسسات . وفي الوقت نفسه عجزت الدول الصغرى عن ملء كل الفراغات أو عن إيجاد العدد الكافي من المتخصصين لأداء الأنشطة ومتابعتها والتعبير عن مصالحها [2].

يضرب المثل باستمرار بمنظمة التجارة العالمية التي تنعقد يوميا في رحابها أكثر من عشر لجان، ولذلك صدرت قرارات متعددة جا ءت لمصلحة الدول الأغنى والأقوى على حساب الدول الأصغر، الأمر الذي أحبط كثيرا من الدبلوماسيين الممثلين لدول لها تقاليد في الدبلوماسية وكان لها شأن كبير فيها مثل الهند، ويكفي أن ندرك مثلا أن بعض الدول العربية تحتفظ في جنيف ببعثات دبلوماسية تفتقر إلى الحد الأدنى المطلوب لمزاولة عمل المنظمات الرسمية وغير الرسمية الموجودة في جنيف [3].

إن لكل سياسة خارجية طموحاتها، وهو أمر مشروع، ولكن لكل طموحات زمنا وتكلفة، وعلى الدولة التي تتبناها أن تكون قادرة على تحمل تبعات ذلك إلا أن أغلب سياساتنا الخارجية لا تزال تتسم بوجود فجوة كبيرة بين الأهداف والموارد والقدرات الحقيقية المتاحة، ومن هنا يأتي الفشل والإحباط وضعف الأداء، فالتباين كبير بين مضمون وأهداف السياسات الخارجية العربية والتي لم تصل بعد إلى الحد الأدنى من التنسيق وتقديم المصلحة القومية العليا على المصالح الذاتية، والتعامل مع تلك الأهداف العليا بشيء من نكران الذات، لأن ذلك يرتبط أساسا بمستوى نضج الوعي القومي بالمصالح المشتركة [4]، وقد أدى ذلك إلى غياب دبلوماسية عربية منسقة للتعامل مع مختلف القضايا القومية كما نجم من هذا الانقسام العربي فراق وضعف سياسي ملحوظ داخل النظام الإقليمي العربي، وتقع مسؤولية ذلك بطبيعة الحال على عاتق دوله والأخطر من ذلك أن بناء المواقف القطرية على حساب المصالح القومية العليا أدى إلى إذكاء النزاعات العربية، وأغرق منطقتنا بنزاعات وحروب عربية — عربية على كل صعد،وعطل التنمية، وشل التنسيق السياسي والعسكري، وشجع القوى الخارجية على تأسيس صورة لمنطقتنا العربية على أنها منطقة فاقدة للهوية القومية، وقد استغلت قوى خارجية عدة هذا الوضع للقيام بأدوار أساسية لحسم مواقف وقضايا عربية كان من المفترض أن تقوم بها الدول العربية وهذا التخلي السياسي

---

[1] عبد الرحمان بن حمد العطية آخرون، المرجع السابق، ص 23.

[2] جميل مطر وآخرون، الدبلوماسية العربية في عالم متغير، المرجع السابق، ص 156.

[3] نفس المرجع، ص 156.

[4] عبد الرحمان بن حمد العطية آخرون، المرجع السابق، ص 23.

العربي عن القيام بهذا الواجب جعل القوى الخارجية ذات المصالح الحيوية في المنطقة تتدخل لحسم بعض قضايانا بطريقة لا تتفق بالضرورة مع المصالح الكلية العربية، وإنما تجيء في معظم الأحيان على حسابها [1].

كما أن الدبلوماسية المشتركة هي نتاج عملية تسوية مستمرة وتوافق بين أطراف مختلفة وذات مصالح مختلفة ولو انتمت هذه الأطراف إلى الأسرة أو المنظمة ذاتها، إلا أن دبلوماسية التعاون العربي مع الدبلوماسية الإفريقية والأوربية متوقفة منذ زمن لأسباب متعددة، في الحالة العربية الإفريقية تحفظت المغرب في الماضي على تفعيل مؤسسات التعاون العربي الإفريقي بسبب مشكلة الصحراء الغربية [2]، هذا كان السبب المباشر الأساسي في تعليق العمل بالتعاون وفي الحالة الأوربية كان السبب المباشر تحفظ الأوربيين على مشاركة ليبيا والعراق في اجتماع خبراء في مطلع التسعينات، فردت الجامعة العربية بتعليق الاجتماع لرفضها محاولة الإتحاد الأوربي فرض " فيتو" على المشاركة العربية لكن هنالك ما هو أهم من الأسباب المباشرة، ويتعلق بالتغيرات البنيوية والسياسية وبالتغيرات في الأجندة الأوربية والإفريقية التي أدت إلى تراجع الاهتمام بصيغة التعاون القائمة في الحالة الإفريقيةوبإسقاطها كليا في الحالة الأوربية [3]، رغم ذلك فإن قراءة في العشرية الأخيرة للقرارات العربية الخاصة بهاتين المسألتين تقود إلى ملاحظة مفادها تكرار الكلام ذاته في هذه القرارات حول ضرورة إعادة تفعيل هذه الدبلوماسية التعاونية في الحالتين وكلام من نوع " بذل الجهود" وتكليف الأمين العام بالبحث في كيفية القيام بذلك، رغم ذلك كله لم تقم مؤسسة القرار العربي سواء أكانت القمة أم المجالس الوزارية المختصة مثلا في إنشاء مجموعة تفكير تضم الرسمي وغير الرسمي لإعادة النظر في كل من هذين الإطارين وتقييمها ولبلورة أجندة عربية في الحالتين [4]، وللبحث في كيفية إعادة صياغة علاقات جديدة مع هاتين المجموعتين تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات والتحولات التي حصلت في البيئات الإقليمية المعنية وكذلك في البيئة الدولية المؤثرة والحاكمة على هذه العلاقات،أن كل المنظمات بما فيها الأمم المتحدة أنشئت للتعامل مع قضايا المجتمع الدولي،ولكن تعاملها يأتي بشكل متفاوت بين النجاح والفشل، فقد وصلت إلى حلول في أحيان وفشلت في أحيان أخرى،ولاشك في أن المنظمات الإقليمية حاولت إيجاد مؤسسات وآليات مختلفة للتعامل مع الأزمات [5].

2- الدبلوماسية العربية عربيا:

أ- الجهود الدبلوماسية العربية لإنهاء حروب ونزاعات عربية:

في كل الحروب والنزاعات العربية كانت هناك مساعي دبلوماسية عربية لإنهائها، فبالنسبة للحرب العراقية – الإيرانية، يعتبر المسعى الفلسطيني أول محاولة لوقف إطلاق النار بين الجانبين المتقاتلين وذلك بعد يومين اثنين

---

[1] نفس المرجع، ص 25.

[2] ناصيف حتي وآخرون، الدبلوماسية العربية في عالم متغير، المرجع السابق، ص 97.

[3] ناصيف حتي وآخرون،المرجع السابق، ص 97.

[4] الأخضر الإبراهيمي وآخرون، الدبلوماسية العربية في عالم متغير، المرجع السابق، ص 119.

[5] نفس المرجع، ص 120.

فقط من بدأ الحرب[1]، حيث وصل ياسر عرفات إلى بغد اد يوم 1980/09/24 وانتقل بعدها لطهران ثم اجتمع مع رئيس الدولتين وأعرب لهما في أحاديثه عن أن الصورة الفلسطينية هي أكثر الأطراف تضررا من هذه الحرب وأن استمرار الصدام العسكري سيفقد الثورة الفلسطينية مصدرا للقوة المؤيدة لها في المنطقة [2]، وبعد زيارة عرفات لكلا الدولتين أعلن عن مقترحات المنظمة في 1980/10/19 للتوصل على سلام بين الطرفين المتحاربين وتتضمن إعلان العراق عن استعداده لسحب قواته حتى الحدود وفقا لنص اتفاقية الجزائر 1975 ومعاهدة القسطنطينية 1937، وإعلان إيران عن استعدادها للمشروع من مفاوضات مباشرة مع العراق، على أرض دولة محايدة بعد الانسحاب العسكري العراقي عن الأراضي الإيرانية على أن تشرف الدول غير المنحازة أو دول المؤتمر الإسلامي على عملية الانسحاب العسكري العراقي، وناشدت المنظمة الطرفين لقبول هذه المقترحات لأنها تشكل اختيارا لا بديل آخر له وعلى الرغم من جدية المقترحات الفلسطينية و أسبقيتها إلا أن هذه الجهود لم تقابل باستجابة أي الطرفين[3].

أما سوريا فقد ترددت في استئناف وساطتها التي كانت قد بدأت عدة مرات في السابق وتراجعت عنها بسبب الانتقادات العراقية العديدة، وقال محمد سلمان وزير الإعلام السوري في 1988/03/07، أن سوريا ستساعد أية مبادرة ترى أنها تحقق تسوية سلمية للصراع في الخليج العربي، وذلك في ضوء تفاقم الوضع في حرب المدن، وأن سوريا لن ترفض الاضطلاع بدور الوساطة وأعلنت ليبيا عزمها على تجديد الوساطة بين إيران والعراق وقام مبعوث ليبي بزيارة قصيرة للعراق في 1988/03/05 سلم خلالها رسالة للرئيس العراقي من الرئيس الليبي، وذكر ناطق باسم السفارة الليبية في بغداد لوكالةأنباء الخليج أن المبعوث الليبي حمل معه النتائج التي توصل إليها في بغداد وأصدرت وكالة الأنباء الليبية بيانا في 1988/03/06 أعلنت فيه عن نتائج وساطتها بين العراق وإيران، وافق العراق على إنهاء شامل للحرب، في حين أكدت إيران قبولها فقط بإنهاء حرب المدن ومتابعة الحرب على جبهات القتال[4].

وبالرغم من ضخامة المجهودات العربية للوساطة و المساعي الحميدة لوقف القتال وإحلال السلام بين البلدين، إلا أن هذه المجهودات لم تحقق أهدافها إلى أن قبلت إيران بتاريخ 1988/06/03 قرار مجلس الأمن رقم 598 في 1987/06/20 والقاضي بوقف فوري لإطلاق النار[5].

وبالنسبة لليمن فإنه وبعد أقل من ثلاث سنوات من قيام الوحدة عام 1990،فإن البلاد أصبحت شبه مشلولة تحت حكم الخوف من نتائج الصراع حاول قادة الدول العربية: الملك حسين والرئيس مبارك والسلطان

---

[1] محمد حسن العيدروس، المرجع السابق، ص227.

[2] نفس المرجع، ص227.

[3] جمال علي زهران، المرجع السابق، ص 155.

[4] محمد حسن العبدروس، المرجع السابق، ص238.

[5] محمد صادق صبور، المرجع السابق، ص 51.

قابوس تباعا، التوفيق بين الرئيس علي عبد الله صالح ونائب الرئيس علي سالم البيض، ولكن مساعيهم لم توفق، واندلعت الحرب بين شطري اليمن[1].

استمرت الحرب الانفصالية تقريبا سبعين يوما انتصرت اليمن الشمالية المطالبة باستمرار الوحدة وانهزم دعاة الانفصال، إلا أن تداعيات الحرب الانفصالية عبرت عنها مواقف المملكة العربية السعودية، وعدد من الدول الخليجية في حينه، التي وضعت ثقلها داخل و خارج مجلس الأمن بحجة أن الوحدة لا يمكن فرضها بالقوة، رغم أنها تمت بالتوافق والتراضي، وأن الدعوة إلى الانفصال تعتبر خروج على ما اتفق عليه بقناعة، كما أنها تتعارض مع قرار وإرادة أبناء الشعب الواحد صاحب المصلحة الحقيقية في الوحدة[2].

أما الدبلوماسية العربية تجاه الحرب على العراق فقد كانت معطلة ولم تكن وحدها معطلة، وإنما الدبلوماسية عموما وفي كل العواصم العالمية عطلت وانهزمت وفشلت في وقف العدوان والحد من اندفاع الإدارة الأمريكية لشن الحرب على العراق، لقد كان واضحا كم أن الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على العراق هي حرب ظالمة وغير أخلاقية وغير مبررة ومتمردة على الشرعية الدولية، كانت هذه الحرب قائمة في مجملها على الأكاذيب والمبالغات حول أسلحة الدمار الشامل، وعلاقة العراق بالإرهاب الدولي، وعدم التزامه بقرارات الأمم المتحدة لكن رغم جميع هذه الأكاذيب لم يتمكن الجهاز الدبلوماسي العربي من إبراز هذه الجوانب المظلمة والدخول في معركة إعلامية ودبلوماسية لفضح المبررات الواهية لهذه الحرب وكسب الرأي العام العالمي لمساندة موقف عربي موحد تجاه الحرب[3].

ب– أساليب التسوية الدبلوماسية في نطاق جامعة الدول العربية:

إن الدول العربية قد تنبهت مبكرا لأهمية وجود وعاء تنظيمي جماعي يمكن في إطاره الممارسة العملية. وكان ذلك عن طريق إنشاء جامعة الدول العربية عام 1945 كنوع من التجمع الإقليمي المعترف به دوليا والقادر على إحداث نقلة نوعية في الواقع العربي لمواجهة مختلف المشكلات التي تواجه الدول العربية أيا كانت طبيعتها. شهد العالم العربي منذ بداية حقبة الخمسينيات نشأة أطر مؤسسية يمكن أن يتم من خلالها معالجة ماهو قائم، أو ما يستجد من اختلافات في وجهات النظر ، قد تصل إلى حد النزاع بين مختلف الدول العربية الأعضاء [4]، فالتسوية السلمية للمنازعات في إطار جامعة الدول العربية هي الوظيفة الأساسية لهذه المؤسسة كمنظمة دولية، على اعتبار أن هذه الوظيفة هي الوظيفة الأولى لكل المنظمات الدولية، وقد تحدث ميثاق الجامعة العربية عن وظيفة التسوية السلمية للمنازعات بشكل غير مفصل، فهناك مادة وحيدة –هي المادة الخامسة من الميثاق — تناولت هذا

---

[1] محمد صادق صبور، المرجع السابق، ص 167.

[2] صالح يحي الشاعري، المرجع السابق، ص 399.

[3] عبد الخالق عبد الله وآخرون، الدبلوماسية العربية في عالم متغير، المرجع السابق، ص 54.

[4] أحمد القشيري وآخرون، " النزاعات العربية الراهنة طبيعتها وتطورها " في حل النزاعات العربية بالطرق السلمية، الطبعة الأولى،(عمان: منتدى الفكر العربي، 2001)، الندوة التي عقدت بصنعاء في 27–28 جانفي 1999،ص 30.

الموضوع، وميثاق جامعة الدول العربية موجز من حيث أنه اقتصر على إيراد وسيلتين اثنين فقط فيما يتصل بالتسوية السلمية للمنازعات، وهما الوساطة والتحكيم[1].

وقد جعل الميثاق الوساطة مقصورة على المجلس نفسه، بمعنى أن أي وساطة في أي نوع عربي تقع من خارج المجلس لا تعتبر من قبيل الوساطة التي تقوم بها الجامعة، وإنما هي وساطة عربية، وقد اشترط الميثاق في الوساطة التي تقوم بها الجامعة أن تكون مقصورة على المنازعات التي يخشى منها وقوع حرب بين دولتين عربيتين، وهذا أمر يمكن أن يؤخذ على واضع الميثاق، إذ أن المفترض في وظيفة المنظمة الدولية أنها وظيفة وقائية، بمعنى أنها لا تنتظر حتى يخشى من تصاعد نزاع ما، ثم يتحول إلى حرب، كما أن الوساطة التي تحدث عنها الميثاق تتسم بسمة أساسية، وهي أن النتيجة التي تصل إليها بالضرورة ملزمة[2].

وبالنسبة إلى التحكيم الذي أشار إليه الميثاق كوسيلة لتسوية المنازعات فهو ذو طابع غريب، لأنه تحكيم سياسي و ليس قانونيا، طبقا لما هو معروف في القانون الدولي، فمجلس الجامعة هو الذي يقوم بعملية التحكيم وهو كجهاز سياسي ليس مؤهلا للقيام بمثل هذا الدور[3].

ورغم القصور الذي شاب ميثاق جامعة الدول العربية، فيما يتصل بالتسوية السلمية للمنازعات، فقد استطاعت الجامعة العربية أن تتفادى أسبابه، فهي على سبيل المثال توسعت في الوسائل المختلفة، مثل المساعي الحميدة، وتقصي الحقائق، وإرسال لجان للتحقيق..الخ، وربما كانت الجامعة في هذا الصدد مقتفية أثر ميثاق الأمم المتحدة[4].

وفي إطار علاقات الدول العربية فيما بينها، استحدثت الجامعة العربية أسلوبا لم يرد في شأنه نص في الميثاق، وهو الخاص بإرسال قوات عربية لحفظ السلام، كما حدث في أزمة الكويت عام 1961، وكذلك أثناء الحرب الأهلية اللبنانية 1975-1976 بالإضافة إلى المجلس – الذي يعتبر الجهاز الوحيد الذي أشار إليه الميثاق – اضطلع الأمين العام بدور يمكن اعتباره دورا هاما في مجال التسوية السلمية للمنازعات، ففي كثير من الأحيان لعب الأمين العام دورا مهما من خلال بذل المساعي الحميدة كما حدث في أزمة لبنان 1973-1975 وكذلك في أزمة الكويت 1961. كما لعبت اللجنة لسياسية أيضا – كإحدى اللجان الدائمة لجامعة الدول العربية، والمتفرعة عن المجلس – دورا مهما في تسوية العديد من المنازعات[5].

كما تمت الموافقة من حيث المبدأ في مؤتمر القمة، في عام 1996، على إنشاء آلية جامعة الدول العربية للوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها وأحيلت إلى مجلس الجامعة، حيث تمت دراسة تفصيلات مشروع إنشاء هذه الآلية ومختلف جوانبها، ثم تمت الموافقة على إنشائها عام 2000. والهدف من إنشاء هذه الآلية هو الوقاية

---

[1] صالح يحي الشاعري، المرجع السابق، ص 144.

[2] مجدي حماد، المرجع السابق، ص 368.

[3] صالح يحي الشاعري، المرجع السابق، ص 145.

[4] مجدي حماد، المرجع السابق، ص 369.

[5] محمد مراد، المرجع السابق، ص 223.

من النزاعات بين الدول العربية والعمل حال وقوعها، على احتوائها والحد من آثارها وتسويتها، والتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى عند الاقتضاء، مع الأخذ في الاعتبار المبادئ الأساسية التي يقوم عليها ميثاق جامعة الدول العربية وبصفة خاصة احترام سيادة الدول الأعضاء وسلامة أراضيها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية[1].

ج- الجهود الدبلوماسية الجزائرية لإنهاء حروب ونزاعات عربية:

جهود الدبلوماسية الجزائرية لوضع حد للخلاف الحدودي حول شط العرب بين العراق وإيران عام 1975:

كان للرئيس هواري بومدين (رحمه الله) دورا كبيرا في اتفاقية 1975 التي بموجبها تتوقف إيران عن دعم الانفصاليين الأكراد في شمال العراق في حين تنازل هذا الأخير عن حقوقه وسيادته في مياهه الإقليمية في شط العرب بخط ((الثالوك)) في الشرق [2]، وهي الوساطة التي تمت في الجزائر على هامش المؤتمر الأول لمنظمة الدول المصدرة للنفط ويلاحظ أن الجزائر استطاعت أن تقنع شاه إيران حينئذ بالانتقال إلى الجزائر، وهذا الانتقال في حد ذاته يعد انتصارا للدبلوماسية الجزائرية حينئذ، حيث لم يكن منتظرا أن يقوم شاه إيران –حليف أمريكا في المنطقة – بزيارة الجزائر في تلك الفترة الحرجة. وقد وقع الطرفان اللذان يكنان لبعضهما عداء تاريخيا – اتفاق سلام، فاجأ الكثير من دول العالم بما فيها بعض الدول الكبرى، أطلق عليه ((اتفاق الجزائر))[3].

جهود الدبلوماسية الجزائرية لوقف الحرب العراقية- الإيرانية عام 1982:

شهد الخليج العربي نوع من الاستقرار بعد توقيع اتفاق الجزائر عام 1975، وأصبحت المنطقة عام 1980 نقطة حيوية تلتقي فيها مصالح نفطية وتجارية هائلة إذ أن أزمة الرأسمالية العالمية المتفاقمة دفعت بالغرب إلى التهافت لزيادة صادراته إلى الدول النفطية، في محاولة لتحقيق حدة مشاكله الاجتماعية والاقتصادية المتفاقمة داخل بلدانه، مع ازدياد القوة العسكرية بشكل كبير وتزايد عوائد النفط بشكل غير عادي وعدم قدرة المؤسسات الاقتصادية والاستثمارية للعالم الرأسمالي الغربي في استيعاب أموال البترول الهائلة التي تنصب عليها مما يشكل خطر على المصالح الأمريكية في المنطقة [4]، إذا توجهت إلى بناء القاعدة الصناعية والتنمية سواء في دول الخليج العربي نفسها أو أقطار الوطن العربي مما كان لابد من إيجاد مجرى جديد لتلك الأموال عن طريق قيام الحرب واستثمار تلك الأموال في الصناعة العسكرية في الوقت الذي كان المناخ مهيئا بعدما شعر العراق بالظلم والقصور في اتفاقية الجزائر إلى جانب عدم تنفيذ تلك الاتفاقية واستمرار الاعتداءات الإيرانية على الحدود وبذلك تهيأت الأسباب

---

[1] صالح يحي الشاعري، المرجع السابق، ص 145.

[2] محمد الحسن العيدروس، المرجع السابق، ص 216.

[3] محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية: و صراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي و إدارة الحرب الإثيوبية –الارترية،الطبعة الأولى، (بيروت:دار الجيل للنشر و الطباعة و التوزيع،2004)، ص47.

[4] محمد حسن العيدروس، المرجع السابق، ص 218.

الداخلية الإقليمية في الخليج العربي مع الدوافع الدولية ودواعي أمن إسرائيل وبذلك أشعلت فتيل الحرب العراقية – الإيرانية[1].

حاولت الجزائر التوسط بين الطرفين ولكن انتهى هذا التوسط فجأة في 3 ماي 1982، فقد أسقطت العراق الطائرة التي كانت تنقل وزير الخارجية الجزائرية محمد الصديق بن يحي و أثنى عشر من رفاقه عندما كانوا في طريقهم إلى طهران[2]، وبالرغم من ذلك فقد استأنفت الوساطة برحلات قام بها مسئولون جزائريون في مطلع عام 1983 واستمرت بين مد وجزر ولكنها لم تسفر عن غيرها مناشدة البلدين إيجاد حل سلمي عاجل للحرب بينهما[3].

خاتمة:

إن الدول العربية ومنذ تأسيس الجامعة العربية سعت للتعريف بالقضايا العربية والحصول على استقلال الدول المستعمرة منها، كما أنها وبالاحتلال الصهيوني لفلسطين حاولت التعريف بالقضية وكسب التأييد العالمي لها، كما كانت هناك مساعي للدبلوماسية العربية في قضايا أخرى، إلى أن جاء الاحتلال العراقي للكويت الذي اثر سلبا على الأداء الدبلوماسي العربي إضافة إلى ما رافق هذه المرحلة من بروز النظام العالمي الجديد، ثم أحداث 11 سبتمبر 2001 وما نتج عنها. ولأن الدبلوماسية هي لغة الحوار وأداة التواصل مع الأخر للتعريف بالذات، والدفاع عن القضايا، وخلق ثقافة سلام تتحقق في ظلها مصالح الجميع، والحفاظ على صورة حسنة في الخارج، وإقامة علاقات صحيحة وودية وبناء الجسور بين الحكومات والشعوب، فلابد من تفعيل الأداء الدبلوماسي العربي على المستوى الدولي من خلال معرفة التعامل مع المنظمات الدولية والإقليمية قصد الوصول إلى موقف عربي واحد لا تؤثر فيه الضغوط.

إن للعمل الدبلوماسي العربي أهمية في وقتنا الحالي أكثر من أي وقت أخر، خصوصا بتداخل المصالح،وانحسار مبدأ السيادة بفعل العولمة، وثورة وسائل الاتصال، فلقد أدى التقدم في مجالات التكنولوجيا إلى بروز مشاكل تواجه الدبلوماسية العربيةفي المؤتمرات والمنظمات العالمية بسبب قلة عدد الدبلوماسيين المتخصصين مقارنة بضخامة عدد اللجان الفنية المتخصصة.

قائمة المراجع:

1- الإرياني. عبد الكريم،وآخرون، حل النزاعات العربية بالطرق السلمية الطبعة الأولى، الندوة التي عقدت بصنعاء في 27-28جانفي 1999، عمان: منتدى الفكر العربي،2001.

2- بوعشة، محمد. الدبلوماسية الجزائرية: وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية- الارترية. الطبعة الأولى،بيروت: دار الجيل، 2004.

---

[1] نفس المرجع، ص 219.

[2] محمد صادق صبور، المرجع السابق، ص 50.

[3] محمد حسن العيدروس، المرجع السابق، ص 228.

3- حلاق، حسان. قضايا العالم العربي. الطبعة الثانية،بيروت: دار النهضة العربية،2007.

4- حلاق، حسان. قضايا ومشكلات العالم العربي. الطبعة الأولى، بيروت: دار النهضة العربية،.2007

5- حماد،مجدي. مستقبل التسوية: 30عاما من سلام عابر.الطبعة الأولى،بيروت: دار النهضة العربية، 2009.

6- حسن العيدروس، محمد. العلاقات العربية – الإيرانية. الطبعة الأولى،الكويت: دار الكتاب الحديث ، 1999.

7- حقي توفيق،سعد. علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين. الطبعة الأولى، عمان: دار وائلللنشر، 2003.

8- يحي الشاعري، صالح.تسوية النزاعات الدولية سلميا. الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة مدبولي،2006.

9- محمد دهام العزاوي، دهام.الأقليات والأمن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي. الطبعة الأولى،عمان: دار وائل للنشر،.2003

10- مراد،محمد.السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي: بين الثابت الإستراتيجية والمتغير الظرفي. الطبعة الأولى، بيروت: دار المنهل اللبناني،.2009

11- سعد الشربيني، وفاء، وآخرون. الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في الوطن العربي 1991-2003 الطبعة الأولى،الندوة التي عقدت في القاهرة في 14و15 جانفي 2004، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2005.

12- عبد الله، عبد الخالق، وآخرون. الدبلوماسية العربية في عالم متغير. الطبعة الأولى، والندوة التي عقدت بالشارقة في 13و14 ماي 2003، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2005.

13- علي زهران، جمال. أزمات النظام العربي واليات المواجهة. الطبعة الأولى، القاهرة: دار الشروق، 1997.

14- صادق صبور، محمد. الصراع في الشرق الأوسط والعالم العربي.الطبعة الأولى، القاهرة: دار الأمين، 2006.

15- شاكر، فؤاد.حصاد القرن العشرين: السياسة والدبلوماسية. الطبعة الأولى،القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، .2001

16- خدام، عبد الحليم، النظام العربي المعاصر. الطبعة الأولى، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي،2003.

17- زقير، عبد القادر، " دور الدبلوماسية الحديثة في حل النزاعات الدولية "، مذكرة ماجستير قسم القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2002.